

وذلك اي وادع خروج الكلام بالحل المذكور على مقتضى ظاهر الحال  
لم يبرهن ذلك الجدل من لطايف العاين كاعد في الاستلزام الحكيم  
منها بل عرض المختار عليه **٥٠** ومن الاستلزام الحكيم ما روي  
ان موثق عليه السلام لما اجتمع بالحضر فقال له السلام عليكم فقال للحنز  
اي يكون السلام في هذه الارض فقال انا موسي بن عمران وهذا  
محدث عبارة الانبياء عليهم السلام **ح م**

**من رسائل العلامة بن كمال باب زاد**

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله والصلوة والسلام  
قال صاحب الهداية وليس للفاقي ان يتخلف على القضاء  
الا ان يفوض اليه ذلك بخلاف المأمور باقامة الجموع يتخلف  
اقول يعني يجوز له ان يقيم غيره مقامه لا باقامة الجمعة  
وهذا ظاهر في جواز الاستخلاف للخطبة بلا تفويض من السلطان  
فان اقامتها لا يكون بدونها جواز الاستخلاف لا اقامة الجمعة  
متضمن لجواز الاستخلاف للخطبة وعبارة صاحب الخلاصة حيث  
قال له ان يتخلف وان لم يكن في مشور الامامه الاستخلاف  
مستحب فيما ذكرنا لان ما يذكر في مشورها هو الاذن باستحقاقها  
بان يتخلف خطيبا اخر مقامه ثم ان التعليل المذكور في الهداية  
يقول على شرف الفوات لتوقفه فكان الامر به اوبا بالاستخفاف  
كلاهما بعضهما اذناه لان كون على شرف الفوات كما يدل على كون  
الامر بالخطبة **٥١** **٥٢** **٥٣** **٥٤** **٥٥** **٥٦** **٥٧** **٥٨** **٥٩** **٦٠**  
كون الامر للخطيب او بالخطيب او بالخطيب او بالخطيب  
قد جعل على من قال ان الاستخلاف للخطبة  
الخطبة

الخطبة أصلا وما اذرتك الشظ فليعلم كلام صاحب الهداية  
على ما لا يخفى ثم قال ووجهه ان الخطبة والامامة بعدتها من  
أفعال السلطان بالقتضاء فلم يجوز له غيره الا باذنه فاذم وجود  
لم يجوز وكلا يخفى ما فيه من الخلل بانه ان اراد بالاذن في قوله  
فلم يجوز لغيره الا باذنه الصريح فلو يكون صحيحا للمعروف من كفاية  
الاذن دلالة وما ذكره من كونها من أفعال السلطان لا يقتضي  
ذلك فلا يتم التفريع ايضا وان اراد بالاذن دلالة كما هو مقتضى  
التفريع المذكور فان ما قدمه انما يقتضي ذلك فلا يتم التفريع  
للمعروف من تحقق الاذن دلالة في الاستخلاف في الخطبة ثم  
قال وتحقيقه ما قاله وطول دليل المقام ولم يأت بما يعجز ادعا  
او يعين على ما ادعاه وبعده هذا تصديق وقال وهذا مما يحفظه  
والناس عنه فلو وان سبب تحقيق المقام بتحقيق الكلام  
على وجه يقتضي تخصيص من الاذن فليرجع الى ما علمناه من الفوايد  
والوارد حيث قلت ومن شرطها الاذن لا اقامتها او ما يقوم  
مقامه فالاذن المعتبر ما يكون من السلطان او من ينوب  
منابه والقاضي من النواب في هذا الباب ثم الاذن قد  
يكون عبارة قد يكون دلالة انتهى المقولين الفوايد قوله  
الارادة لا اقامتها هذا الشرح اذ لم يكن الامام سلطانا فاما الخطبة  
في الحقيقة احد الامور اقامة السلطان بنفسه والاذن منه  
او من يقوم مقامه **٥١** **٥٢** **٥٣** **٥٤** **٥٥** **٥٦** **٥٧** **٥٨** **٥٩** **٦٠**  
الخطبة

رجل فضلي لهم هل يجوز لهم ذلك والصحيح انهم يجوز لهم وقد ذكر  
 عنهم الجمعة احرام لان عثمان رضي الله عنهم لما حضر اجتماع  
 الناس على علي رضي الله عنه فضيلتهم للجمعة وكان الخليفة اماما  
 بذلك نظر ائمة لهم فاذا نظر ابا انفسهم وانفسوا عليه كان ذلك  
 بمنزلة امر الخليفة قوله او يوت منه له لصاحب لشطه وقال العلامة  
 في العرب صاحب لشرطه في باب الجمعة براه امير البلدان كما مر  
 حاررا وقبل هذا على عادتهم لان امور الدين والدنيا كانت كالمسح  
 اليه صاحب واما الان فلان قوله والفاضي من النواب في هذا  
 الباب يعني اقامة الجمعة والاستيفان فيها بانه لانه من  
 جملة النواب الذين اعتبر انهم في باب الجمعة من الامور العامة  
 وقد فرض اليه الفاضي الامور العامة فتزول منزلة الامام في الاقامة  
 والاستيفان قوله وقد يكون ذلك لان الناس الامام ان  
 يختلف غيره في اقامة الجمعة عند جدوسه عند منعه عنهم  
 في حين تعيينه للامامه قالوا ان الجمعة مودعه بوقت الموت يتكبر  
 عند العزراذ لم يتخلف فالامراف منها مع علم الولي انه  
 قد عرض لمعارض منعه الاقامة يكون اذنا بالاستيفان كلاله  
 التي ما قلناه من الغوايد اذ قد عرفت ان الان الامام انما  
 يجوز اذ كان معذورا بعزريته عن اقامة الجمعة في وقتها  
 واما اذ لم يكن مقدورا احتلا او كان لکن ازاله عزه واقامة  
 الجمعة قبل خروج الوقت فلا يجوز الاستيفان بتأديله ان الال  
 عدم الاستيفان وجواز عباره او كماله انما هو للعزوه وهو  
 مقفود في الضررتين المذكورتين وقد وقتت علفن وما فعل  
 الامم في زماننا لحظرون الجامع بله وسجلون الغير في اقامة  
 الجمعة في هذا صفة اخرى وهو ان اقامة الجمعة عبارة عن امرين

وهو وان ما ذكره الشريفي  
 في البسوط ان اقامة الجمعة  
 من الامور العامة هي

الخطبة

الخطبة والصلاة والموقوف على الاذن هو الاول دون الثاني  
 اذ لا تخلجه الي الاذن ويدل عليه المسئلة القابلة لو ان الامام  
 اذا استقبل الحديث بعوض الغنم من الخطبة فامر رجلا باقامة الجمعة  
 ان كان الامور من شهد الجمعة جازوه وجه الدلالة فانه ان الاذن  
 لم يوجد في الصورة المذكورة فلا مرفقا وذلك واضح ولا دلالة  
 لعدم خوف الفتوى فان الامام قادر على ازالة الحديث واقامة  
 الصلوة قبل خروج الوقت ومن هنا البصان المراد من الاستيفان  
 الاقامة للجمعة للاستيفان للخطبة والاستيفان للصلوة كما توهم  
 القائل السابق ذكره

تمت النسخة المحمودة

الله وعونه  
 وحسن  
 قبه

